

إن اقتراح اللجنة الرباعية يعكس القناعة الراسخة للأسرة الدولية بأن سلاماً عادلاً ودائماً لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مفاوضات بين الطرفين. وعليه، فإننا نحث كلا الطرفين على الإفادة من هذه الفرصة للعودة إلى المحادثات، كما تتعهد الولايات المتحدة بتقديم دعمنا في الوقت الذي يتخذ الجانبان نفسها الخطوات الهامة التي تلي نحو حل الدولتين وهو ما نرجوه جميعاً بأن يتحقق. ولكم جزيل الشكر.

## وثيقة رقم 253:

كلمة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في الأمم المتحدة التي تضمنت تركيزاً على قضية فلسطين<sup>253</sup> [مقتطفات]

26 أيلول/ سبتمبر 2011

السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهنية على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستسهم بفعالية في تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع الدولي في الظروف الدولية الراهنة. (.....)

السيد الرئيس: لا يزال الصراع العربي - الإسرائيلي يهيمن ويطغى على كل قضايا الشرق الأوسط، فلا يوجد صراع إقليمي أكثر تأثيراً منه على السلام العالمي. وقد فاقم المشكلة غياب النوايا الحسنة لدى الحكومة الإسرائيلية التي ما زالت مستمرة في الاستحواذ على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وفي بناء المستعمرات لخلق حقائق جديدة على الأرض والاستمرار في قتل الفلسطينيين وتشريدهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم. إن المستعمرات الإسرائيلية تقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، وتجعل من الصعوبة بمكان أن تتمكن أي حكومة فلسطينية من العمل بفعالية أو من إقناع الفلسطينيين بإمكانية تحقيق السلام. إنه من غير الأخلاقي أن تفرض العقوبات ويشدد الحصار على شعب رازح تحت الاحتلال، في حين تستمر سلطات الاحتلال في أنشطتها الاستيطانية بمنأى عن أي مساءلة ومحاسبة، ضاربة عرض الحائط باتفاقيات جنيف، إن السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق أمن الفلسطينيين والإسرائيليين، لكننا نشكك في النوايا الإسرائيلية حين تمتنع إسرائيل عن تقديم أية مبادرات سلمية جادة، بل وترفض ما يطرح من مبادرات وتستمر في عرقلة المفاوضات عن طريق اتخاذ الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض فرص السلام.

لقد آن الأوان لأن تدرك إسرائيل أنها لا يمكن أن تستمر في تجاهل الشرعية الدولية المبنية على القانون الدولي، فقد أصدرت الدول مجتمعة في مجلس الأمن بما فيها الدول دائمة العضوية بيانات متكررة ضد استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. لقد عبرت الدول العربية بجلاء عبر مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية وتبنتها قمة بيروت العربية عام 2002م، عن التزامها بتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على قواعد القانون الدولي، غير أننا لم نجد التزاماً متبادلاً من إسرائيل، إنه أمر بالغ الأهمية أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً يعكس بوضوح إجماعه على

اتخاذ إجراءات صارمة تفضي إلى إحياء العملية السلمية مع حث إسرائيل بحزم على التعامل مع الأمر بصدق وجدية فيما يتعلق بالتوقف الفوري عن بناء المستوطنات والبدء في تفكيكها بدلاً من التوسع فيها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها القدس، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. ونتيجة لاستمرار التعنت الإسرائيلي وتعطيل عملية السلام، فإن المملكة العربية السعودية تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

السيد الرئيس: يشكل الوضع القائم في قطاع غزة المحاصر عاملاً آخر يزيد من تفاقم المشكلة، حيث أصبحت غزة سجنًا كبيراً بسبب الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل وما ينجم عنه من عواقب إنسانية وخيمة، كما تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتداءات العسكرية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وتبرهن إسرائيل من خلال اعتداءاتها وتجاوزاتها المتكررة أنها دولة فوق القانون، لا تعير أهمية لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين، مستعينة في ذلك بصمت المجتمع الدولي وتقاوعه إزاء ما تقترفه من جرائم حرب، وفي هذا الإطار نطالب الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن واللجنة الرباعية، بتحمل مسؤولياتها لوقف العدوان الإسرائيلي المستمر والعمل على توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة وإنهاء الحصار الإسرائيلي عليه وفتح المعابر من قطاع غزة وإليه.

إن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه هو السلام العادل والشامل، ولن يتحقق ذلك دون انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك الجولان والأراضي اللبنانية المحتلة، وبناء عليه فإن المملكة العربية السعودية تدعو مجلس الأمن إلى العمل بدون إبطاء على تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفقاً لما ينص عليه قرارا مجلس الأمن 242 و338، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومقررات مؤتمر مدريد خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك مبادرة السلام العربية.

السيد الرئيس: إن الأحداث والتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية تتطلب موقفاً مسؤولاً يهدف إلى الحفاظ على استقرار دول المنطقة ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية والسلم المدني في إطار المطالب المشروعة لشعوب المنطقة، وفي الوقت الذي تحرص فيه المملكة العربية السعودية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا أن قيادة المملكة تشعر بالأسى والحزن العميقين لسقوط العديد من الضحايا المدنيين بما في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ جراء الأزمات والتحولت التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وقد دعت المملكة إلى تغليب صوت العقل والحكمة في معالجة هذه الأزمات وتجنب العنف وإراقة المزيد من الدماء واللجوء إلى الإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي، مع ضرورة الحرص على الأمن والاستقرار في ربوع الوطن العربي والحفاظ على وحدة أوطانه واستقلالها.

(.....)

السيد الرئيس: إن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ونشر ثقافة السلام ومبادرات الحوار فيما بين الثقافات والشعوب تعد عناصر أساسية في أي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف، وفي

هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن التطور السريع الذي شهدته قطاعات النقل والاتصالات والحاسبات والإعلام كان له تأثيره البالغ على تيسير وتكثيف التواصل والتفاعل بين أبناء المعمورة بمختلف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، فلم يعد هناك جزء من الأسرة البشرية بكل تنوعها وتعددتها يعيش معزلاً عن التأثير والتأثير. لذلك، فإننا مطالبون بالتعاون الجاد تحت مظلة الأمم المتحدة في سبيل إيجاد المناخ الصحي لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال، وبناء علاقات تعاون وسلام بين الثقافات والشعوب والدول. (.....)

السيد الرئيس: إننا نؤكد تمسكنا بالأمم المتحدة وبالنظام الدولي المتعدد الأطراف، فمجتمعتنا الدولي أحوج ما يكون إلى التكاثر والتأزر من أجل وضع حلول عادلة للمشاكل العالمية المتفاقمة عبر احترام جاد لما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تعزز التعاون البناء وتحقق الأمن والسلام والازدهار لجميع الأمم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## وثيقة رقم 254:

مقال لوزير الخارجية الأسترالي السابق جاريت إيفانز حول "إسرائيل"  
والولايات المتحدة و"عملية السلام"<sup>254</sup>

26 أيلول/ سبتمبر 2011

إسرائيل وأمريكا على الجانب الخطأ من التاريخ

بقلم جاريت إيفانز

قبل فترة وجيزة من اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين على يد متطرف يميني يهودي في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1995، التقيت به في تل أبيب. كنت آنذاك في زيارة لإسرائيل باعتباري وزيراً لخارجية أستراليا بهدف دعم قضية التنفيذ السريع لاتفاقات أوسلو للسلام إلى النهاية وصولاً إلى قبول قيام الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض. وأذكر أنني اختتمت حجتي بقدر ربما كان أعظم قليلاً مما ينبغي من الصلف قائلاً: "ولكن من الواضح بالطبع أنني أعظ شخصاً متحولاً". ولا يزال رد رابين محفوراً في ذاكرتي. فقد صمت لبرهة من الوقت ثم قال بنصف ابتسامة: "ملتزماً، وليس متحولاً".

على الرغم من تعلقه العاطفي العميق بفكرة إسرائيل التي تضم كل مساحة يهودا والسامرة التاريخية، فإن رابين كان يدرك أن السبيل الوحيد لضمان وجود دولة يهودية ديمقراطية تتمتع بحدود آمنة صالحة للبقاء يتلخص في تقبل قيام دولة فلسطينية إلى جانبها تتمتع بنفس القدر من الأمن والقدرة على البقاء. وكان من المفترض أن يتقاسم الجانبان مدينة القدس كعاصمة، وأن يعمل على إيجاد حلول مقبولة للقضية البالغة الحساسية المتصلة بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

كان مقتل رابين بمثابة الكارثة التي لم تتعافَ منها عملية السلام قط. فمنذ ذلك الوقت لم يبدِ أي زعيم إسرائيلي أي شيء أشبه ببعث نظر رابين والتزامه وقدرته على تطبيق حل الدولتين من خلال التفاوض.